



مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في علاقتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991 - 2000

اسم الكاتب: د. لقمان عمر محمود النعيمي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/956>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 08:58 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية – جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تركيا والولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في علاقاتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة

2000 - 1991

د.لقطان عمر محمود النعيمي*

المقدمة

إن البحث في العلاقات الدولية يكشف عن أن الدول في المجتمع الدولي تسعى، على اختلافها، إلى المواجهة، بدرجة أو بأخرى، بين طروحاتها العقائدية النظرية والمثالية، وبين ما تفرضه الحقائق والمعطيات الواقعية للعلاقات الدولية. يظهر ذلك جلياً من خلال الأهمية التي توليهما الدول تجاه القضايا التي تمسها بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تشكل الساحات الأساسية لحركتها السياسية الخارجية.

وتركيا، شأنها شأن الولايات المتحدة وغيرها من الدول، لها ساحاتها الأساسية الإقليمية ضمن البيئة المكونة لحدودها الجغرافية، وما يجري فيها من تفاعلات في إطار العلاقات الدولية، ولا سيما تلك التي تنطوي على دلالات ومؤشرات إقليمية يمكن أن تمس المصالح القومية التركية وتؤثر فيها.

عليه، مهما كان منظور تركيا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة فإن مقدماته ومعطياته ودراوئه، سياسية – أمنية كانت أم اقتصادية – عسكرية، قد تم التعامل معها من خلال عملية واعية ومتراقبة لتتم ترجمتها إلى علاقات مميزة مع الولايات المتحدة، تلك العلاقات التي قامت، من زاوية المنظور التركي، على العديد من الاعتبارات أبرزها:

1. توفير ميكانيكية فاعلة إلى حد كبير لتحقيق نوع من توازن القوى الذي يحميها من الصراعات والمنافسات المحتملة للقوى الكبرى، روسيا بشكل خاص.

2. حاجتها إلى حليف قوي يتتيح لها بعض الفعالية إزاء سياساته باعتباره طرفا دولياً مهما له مصالح دولية واسعة، إلى جانب ما يمكن أن يتيحه لها من هامش معقول من التحرك لتحقيق مصالحها.

3. تدعيم موقفها في مواجهة قوى أخرى خارجية وحتى داخلية، منافسة لتركيا إن لم تكن في صراع معها مثل اليونان بالدرجة الأولى وأرمينيا وبلغاريا إلى حد ما والأكراد في الداخل.

4. حاجة تركيا المستمرة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية.

5. تأمين العلاقة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحصول على العضوية الكاملة فيه.

أما المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا فيستند على أساس الاعتبارات المتمثلة بالأهمية الاستراتيجية لموقع تركيا وتأمين المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وقفقاسيا وتوظيف النموذج التركي لاحتواء "الأصولية الإسلامية" فضلاً عن أهمية العلاقة بين تركيا وإسرائيل. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات المتبادلة دخلت

* مدرس / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل.

العلاقات التركية - الأمريكية بعد الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات ضمن إطار استراتيجي، الأمر الذي أسهم في إعطاء هذه العلاقات زخماً جديداً تبعاً للمصالح الاستراتيجية المشتركة بينهما.

تمهيد

تعرضت العلاقات التركية - الأمريكية عبر تاريخها الطويل نسبياً إلى الاختبار في عدد من القضايا التي تركت لدى كل من الطرفين أسئلة معلقة حول النوايا السياسية للطرف الآخر. فخلال الحرب الباردة كان هدف التحالف واضحًا ممثلاً بتشكيل جهة مشتركة ضد الاتحاد السوفيتي السابق. غير أن ذلك لم يحل دون تعرض العلاقات الثنائية لازمات خطيرة. ولعل أهم تلك الأزمات أو الأحداث ما يتعلق بتطورات القضية القبرصية. كرسالة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام 1964. وخطر توريد الأسلحة الأمريكية إلى تركيا (1975-1978) رداً من جانب الولايات المتحدة على التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974. ولأن مصير القبارصة الأتراك يُعد قضية قومية وطنية لا تتحمل النقاش لدى صناع القرار في تركيا، فقد شعر الأتراك بأنهم خذلوا من جانب حليفهم الأمريكي، مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالعلاقات بين بلادهم والولايات المتحدة.

وي逞ق من ذلك أن أنقرة باتت أكثر ميلاً إلى اعتبار السياسة الأمريكية تجاهها تعبراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق بالدفاع من مصالح وأمن أهم حليف لها في المنطقة باستثناء إسرائيل. وبالفعل، فإن الإدارات الأمريكية المختلفة، ناهيك عن الكونغرس الأمريكي، ظلت تميل إلى اعتبار مساهمة تركيا بالتحالف الأطلسي تجسيداً لـ "وظيفة قيمتها الاستراتيجية لم تتمكن، عبر ذاتها، من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية، داخل الكونغرس الأمريكي تحديداً. خلافاً لا كثيرة للفترة السابقة الأمريكية، ليست تركيا أية روابط ثقافية أو تاريخية أو عاطفية أو إيديولوجية أو حتى اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة تستطيع توظيفها من أجل دعم موقفها"⁽¹⁾. كما شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991 منعطفاً في العلاقات التركية الأمريكية لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بان لتركيا قيمة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية يتحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في حلفي الناتو بل من منظور ما بات يعرف باسم "الشرق الأوسط الكبير". أضحت تركيا تعدد، أكثر فأكثر، مرحلة استقرار في منطقة مليئة بالتحولات، يراهن عليها أن تعكس ذلك الاستقرار. ما لبث هذا التغير في التركيز أن أعطى العلاقة بين الطرفين زخماً جديداً ولكنه جلب معه أيضاً مشكلات جديدة للسياسة الأمريكية.

تطور العلاقات التركية الأمريكية خلال عقد التسعينيات

على الرغم من أن الكثير من المراقبين توقع اضمحلال أهمية تركيا ودورها في الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي، إلا أن التوقعات لم تكن مصيبة تماماً. وفي إطار المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها العالمية برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعه الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا، قادر على القيام بدور مؤثر في البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والوقوف في مواجهة خصوم واشنطن. وما زاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة أي النفط والغاز بكميات كبيرة في دول حوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة الجذور، إذ تأمل الولايات المتحدة أن تقتدي بهذه الدول بالنموذج التركي العلماني وليس بالنموذج الإيراني الراديكالي الإسلامي، وهذا ما أكده تقرير استراتيجية الأمن

القومي الأمريكي عام 1997 فعلاً عندما ذكرَ أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية تخدم على نحو جيد وجود دولة تركية ديمقراطية، علمانية مستقرة، ذات توجه غربي⁽²⁾.

لقد تأسست الرؤية الأولية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة على قاعدة منع النزاعات الإقليمية من تهديد مصالحها الاستراتيجية الخاصة ومصالح حلفائها في المنطقة فضلاً عن منع تهديد إصلاحات توسيع السوق العالمية ومبادئ الديمقراطية وممارساتها. وفي غياب وجود تهديد روسي حقيقي للأمن الأوروبي، فإن الاهتمام الأمريكي قد تحول إلى القوى المؤثرة في الشرق الأوسط مثل إيران والعراق الذين، حسب التصور الأمريكي، لديهما طموح باكتساب تسلح غير تقليدي. وإن قرب تركيا من العديد من الدول والمناطق المهمة إقليمياً ودولياً مع التزام أنقرة القوي والطويل بحلف الناتو ساعد واشنطن في إعادة تفسير الأهمية الجيوستراتيجية لهذا البلد⁽³⁾.

باتت تركيا مهمة أكثر بالنسبة للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة للعديد من الأسباب منها، أنها تخدم برنامج الحماية المكمن للقوات الأمريكية كما في حرب الخليج عام 1991. بقاء نظام صدام حسين في السلطة في أعقاب تلك الحرب جعل أنقرة تؤيد بقوة قرارات الأمم المتحدة. ومن قاعدة انجلريك في تركيا كانت الطائرات الأمريكية والبريطانية تحلق فوق مناطق كردستان العراق بذرعة حماية الأكراد هناك من القوات العسكرية العراقية فيما كان يعرف بـ(عملية توفير الراحة). لقد كان من الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة أن تتصور كيف يمكن لها أن تساند قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق وتحرص على تنفيذها بقوة وخاصة بتطبيق نظام الحظر وحماية الأكراد في شمال العراق بدون تعاون تركيا⁽⁴⁾.

إن تركيا تختلف عن غيرها من الدول بسبب عضويتها في حلف الناتو من جهة ولديها اتفاقيات عسكرية وأمنية ثنائية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، وهي تأخذ مسألة الجانب الأمني بصورة جدية. وحاجتها المستمرة إلى تحديث عسكري لقواتها ذات التجهيز الأمريكي، جعلها بحاجة دائمة إلى الدعم العسكري الأمريكي الذي لا يمكن ضمان استمراره، من وجهة نظر أنقرة، إلا بتوافق سياساتها مع سياسات واشنطن في المنطقة⁽⁵⁾.

أن الولايات المتحدة تعد تركيا حاجزاً في طريق الدول المؤثرة في الشرق الأوسط مثل إيران؛ فعلاقات تركيا القوية مع الولايات المتحدة والناتو والغرب عموماً، وقف بوجه مكانة إيران الإقليمية. لذا، وحتى في حالة حدوث علاقات وثيقة مع أنقرة، فلا تستطيع إيران أن تتجاهل تأثيرات تركيا في حساباتها الإقليمية، الأمر الذي ساعد واشنطن في إدراك أهمية أنقرة أكثر، كلاعب إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط⁽⁶⁾.

أخيراً، بالنسبة لواشنطن، تمثل تركيا نموذجاً وخياراً ناجحاً للعديد من الدول في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. إنها العضو المسلم الوحيد في حلف الناتو، ويقطن إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن روابطها التاريخية مع الغرب، تملك تركيا نظاماً سياسياً ديمقراطياً بارزاً، ولو مخللاً. وفي عقد الثمانينيات كانت الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي طبقت الليبرالية الاقتصادية⁽⁷⁾.

هذا فيما يتعلق بأهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ولكن على أرض الواقع فقد بدأت العلاقات التركية – الأمريكية، مع مطلع عقد التسعينيات، يتعريها بعض الفتور أثر عودة اليوناني إلى الحكم في أثينا وتقاربها مع الإدارة الأمريكية، وتداعيات حرب الخليج الثانية عام 1991، وانتفاء الخطر السوفيتي. وتبين أن تركيا حصلت من الولايات المتحدة على أقل مما حصلت عليه مصر كثمن لانحيازها للتحالف الذي تشكل

ضد العراق خلال هذه الحرب. فحسب ما أشارت إليه الإحصائيات الرسمية، وصلت فاتورة هذه الحرب بالنسبة لتركيا إلى ستة مليارات دولار في عام 1990، وثمانية مليارات دولارات عام 1991، بسبب انخفاض عائدات السياحة وتوقف التجارة مع العراق وإغلاق أنابيب النفط معه وعبه اللاجئين...الخ، وكتعويض عن ذلك تلقت تركيا من الولايات المتحدة مiliار دولار عام 1990 وثلاثة مليارات دولار عام 1991 فقط⁸.

على أية حال، فإن حرب الخليج الثانية وعقوبات الأمم المتحدة اللاحقة ضد العراق، ساعدت في تشكيل موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه تركيا. لقد عانت تركيا بقوس من العقوبات ضد العراق، المصنف أحد أكثر شركاء تركيا التجاريين في المنطقة قبل هذه حرب، وهكذا فإن جزءاً من المبادرات التي اتخذت من قبل الولايات المتحدة هدفت إلى تعويض الخسارة التي تعرضت لها تركيا جراء العقوبات ضد العراق.

إدارة كلينتون وتطور العلاقات الاستراتيجية مع تركيا

مع مجيء إدارة "بيل كلينتون Bill Clinton 1993-2000"، استمرت المصالح الاستراتيجية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة لتوفر الدافع وراء ديمومة العلاقات الثنائية بينهما. إن المصالح الأمريكية المتمثلة في حماية الخليج العربي ومقاومة تنامي الأصولية الإسلامية وابقاء التوازن في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز، حتمت الاستمرار في التعاون العسكري مع تركيا وتطوير العلاقات الاستراتيجية القوية معها. بناءً على ذلك، باتت تركيا، مع مطلع عقد التسعينيات، من وجهة نظر واشنطن، تمثل حاجزاً ضد ما يسمى بالإرهاب) ومرور المخدرات وتنامي "الأصولية الإسلامية" وبطريقة مماثلة، فقد حرصت تركيا على تطوير علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى في القوقاز وآسيا الوسطى وعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي والعلاقات مع اليونان ومستقبل القضية القبرصية فضلاً عن المساعدة في الاستقرار في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز⁹. وفي ضوء ذلك أيضاً بدأت تركيا خلال التسعينيات بصياغة علاقات استراتيجية مع إسرائيل على الصعيدين العسكري والاقتصادي، تقود إلى تشكيل تحالف مستقبلي بين تركيا وإسرائيل تحت الرعاية الأمريكية¹⁰.

تطور العلاقات الاقتصادية

شهد عقد التسعينيات تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق بمستوى التعاون الاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة. فقد اتخذت الأخيرة مبادرتين مهمتين مطلع التسعينيات كانت موضع ترحيب من قبل المسؤولين الأتراك. الأولى تتعلق بإعادة فتح خط أنابيب باكو-جيهان للنفط وخط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين. المبادرة الثانية تمثلت في دعم الولايات المتحدة للإصلاحات البنوية وبرنامج الموارنة لتركيا، ذلك الدعم الذي كان حاسماً في تامين القروض المقدمة من قبل البنك الدولي لتركيا¹¹.

لقد تكلل لقاء عام 1993 بين رئيسة وزراء تركيا "تانسو تشيلر Tansu Ciller" والرئيس الأمريكي بيل كلينتون في واشنطن بالنجاح عندما اتفق الطرفان على تشكيل "لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي". وفي عام 1994 أدرجت واشنطن تركيا في قائمة أفضل عشرة أسواق للولايات المتحدة في العالم، كما اتبعت وزارة التجارة الأمريكية سياسة تجارية أمريكية - تركية أكثر عملية من السابق مما يتبع زيادة التبادل التجاري بين البلدين. وفي عام 1995 تم تجديد اتفاقية التعاون في مجال الزراعة التي انتهت عام 1990. وفي عام 1996 وقعت اتفاقية بين الطرفين تتعلق بمنع فرض ضريبة مضاعفة، وتم في العام نفسه تأسيس "مجلس تطوير الأعمال" لتنسيق التعاون التجاري بين الدولتين¹². وبهدف توسيع التعاون الثنائي بين الجانبين جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي مسعود

يلماز في كانون الأول 1997 لواشنطن لتصب في هذا الإطار. فقد أعلنت إدارة كلينتون أنها اتفقت مع الجانب التركي حول تشكيل "جدول أعمال الأجزاء الخمسة Five – Part Agenda" الذي سوف يقود إلى توسيع التعاون الثنائي بين البلدين. وحدد الجدول تلك الأجزاء الخمسة التي تمثل محور التعاون بـ(الطاقة، القضايا الاقتصادية، التعاون الإقليمي، قضية قبرص والنزاع التركي اليونياني على جزر بحر إيجة) كقضايا تحتم تعزيز ذلك التعاون. أما الدافع وراء توسيع العلاقة إلى المجال الاقتصادي فكان ثانياً. الأول، أن الحكومة التركية عدلت العلاقة الأمنية العميقية مع الولايات المتحدة تستلزم إقامة علاقات اقتصادية واسعة. وأكثر خصوصية من ذلك، فقد بحث أنقرة مع واشنطن عن " التجارة وليس المساعدة Trade not Aid " بهدف تخفيف رسوم الاستيرادات الأمريكية من البضائع التركية⁽¹³⁾. والثاني أن واشنطن رأت في توسيع العلاقات الاقتصادية مع تركيا حماية للتوجه التركي نحو الغرب، وتحسين المظاهر الأوروبية لتركيا وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية فيها. من وجه نظر الإرادة الأمريكية أن الديمقراطية والرأسمالية شيئاً مترابطاً وهما يقودان إلى السلام والاستقرار. وهكذا، فإن هذه المبادئ اندمجت في إطار استراتيجية واشنطن تجاه أنقرة. وعلى هذا الأساس، كان عقد التسعينيات حافلاً بالعديد من المبادرات الاقتصادية الثنائية التي أثمرت عن توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين⁽¹⁴⁾.

وشهد عام 1999 توقيع اتفاقية بين تركيا والولايات المتحدة تتعلق بـ"تطور علاقات التجارة والاستثمار" بين البلدين، أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي بولندر أجايود إلى الولايات المتحدة في أواخر العام نفسه⁽¹⁵⁾. إن إحياء فعالية هذه الاتفاقيات الهادفة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وواشنطن كان دلالة واضحة على تغير السياسات باتجاه تكشف العلاقات الاقتصادية بين الحليفين. وقد دافع الجانب التركي طوبيلاً عن فكرة أن المسألة الأمنية والعسكرية السيطرة على العلاقات الثنائية لا يمكن أن تكون الإطار الوحديد الذي يحكم العلاقات التركية الأمريكية بل لا بد تنوع هذه العلاقات وتوسيعها إلى جوانب أخرى يمكن أن تخدمصالح الاستراتيجية لكلا البلدين فضلاً عن أنها قد تؤدي إلى قيام الولايات المتحدة بتخفيف بعض رسوم وارداتها على البضائع المستوردة من تركيا⁽¹⁶⁾.

إن نتائج هذه السياسة والخطوات اللاحقة التي اتخذت من قبل البلدين انعكست ايجابياً بالأرقام. كما نرى فإن الجدول رقم (1) يظهر أن مقدار التجارة بين الجانبين ازداد حوالي 70 % خلال الفترة 1991 – 1999، في حين أن مقدار الاستثمارات الخارجية المنوحة للشركات الأمريكية في تركيا كان متذبذباً بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة أعلاه. كما سجلت السياحة تقدماً مرضياً.

جدول رقم (1) الاستثمارات الأمريكية في تركيا، الصادرات التركية إلى أمريكا والسواح الأمريكيين

الزائرين لتركيا

| العام | الاستثمارات الأمريكية في تركيا (مليون دولار) | الصادرات التركية إلى تركيا (مليون دولار) | الصادرات الأمريكية إلى أمريكا (مليون دولار) | عدد السواح الأمريكيين الزائرين لتركيا (1000) |
|-------|--|--|---|--|
| 1991 | 460.87 | 2,467.50 | 1,005.60 | 79 |
| 1992 | 197.55 | 2,734.80 | 1,109.90 | 182 |
| 1993 | 248.34 | 3,428.90 | 1,197.50 | 254 |
| 1994 | 158.32 | 2,752.40 | 1,574.90 | 271 |

| | | | | |
|--------------|-----------------|-----------------|----------------|----------------|
| 290 | 1,797.90 | 2,768.10 | 231.37 | 1995 |
| 326 | 1,778.20 | 2,846.60 | 179.44 | 1996 |
| 365 | 2,121.10 | 3,539.50 | 174.48 | 1997 |
| 439 | 2,542.70 | 3,505.50 | 297.20 | 1998 |
| 395 | 2,629.40 | 3,217.17 | 292.51 | 1999 |
| 2,601 | 15757.20 | 27260.47 | 2240.08 | المجموع |

إن تطور العلاقات التركية – الأمريكية إلى "علاقات استراتيجية" انعكست في تعهد حكومي كلينتون وأجاويد بتعزيز وتعزيز العلاقات بين البلدين على الصعيدين الاقتصادي والأمني. لقد بشر كلينتون بعهد جديد من العلاقات التركية–الأمريكية عندما قال أمام البرلمان التركي أثناء زيارته لتركيا في تشرين الثاني 1999: "إن ماضي تركيا هو مفتاح لفهم القرن العشرين. ولكن الأكثر أهمية، أنا أعتقد بأن مستقبل تركيا سوف يكون حاسماً في صياغة وتشكيل القرن الحادي والعشرين" المبادرات التي اتخذها الجانبان لاحقاً، مثل إطلاق الحوار حول الطاقة والتجارة، بحثت عن زيادة الاستثمارات القوية في تركيا وتحسين التعاون حول تنمية وتطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين. كما أن اشتراك القوات الأمريكية والتركية في كوسوفو في إطار القوة الدولية (KFOR)، واستمرار عملية توفير الراحة التي كانت تقوم بها القوات الأمريكية في كردستان العراق انطلاقاً من قاعدة انجليليك دفعت بالصالح الثنائية بين الطرفين إلى اكتشاف مبادرات تعاونية أمنية أخرى محتملة. وكتنويوم للعلاقات التركية الأمريكية في نهاية القرن العشرين، فإن الكثير من المحللين والمراقبين اعتبروا أن تلك العلاقات في عقد التسعينيات لم تكن أبداً أفضل من ذلك⁽¹⁷⁾.

تطور العلاقات العسكرية

إن مفهوم (العلاقة الاستراتيجية) بين تركيا والولايات المتحدة يتجسد بصورة واضحة في التعاون العسكري المستمر بين الطرفين، وهو يفرض بالضرورة اعتماد تركيا المستمر على ذلك التعاون بهذا الشكل أو ذاك. وعلى الرغم من أن الصيغة التقليدية للمعونة العسكرية المقدمة إلى تركيا، كما وردت في اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي (DECA) لسنة 1980، جرى تقليلها إلى مساعدات غير ذات شأن، فإن صفقات عسكرية لتجهيزات ومعدات عسكرية أمريكية حديثة للقوات المسلحة التركية جنباً إلى جنب مع توريدات تجارية لأحد منظومات الأسلحة ما زالت تشكل عنصراً مهماً من عناصر الجهود التركية المبذولة لتحديث الجيش⁽¹⁸⁾.

لقد "عكس" المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا الأهمية الجيوستراتيجية المتعددة لها ك حاجز ضد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وعنصر توازن تجاه المصالح الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى، والاستقرار في البلقان. بعد انتهاء حرب الخليج [الثانية] مباشرة وفي إطار برنامج نقل التجهيزات للناتو، تم تجهيز تركيا بدبابات مقاتلة طراز (F-4) فضلاً عن طائرات هليوكوبتر طراز (M-60) وطراز ليوبارد، وعربات قتال مدرعة، وقطع مدفعية وأربعون طائرة مقاتلة طراز (F-4) فضلاً عن طائرات هليوكوبتر مقاتلة طراز كوبرا وصواريخ أرض جو⁽¹⁹⁾. وعلى الرغم من إلغاء ميزانية المساعدة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، فإن المساعدة الاقتصادية والعسكرية لتركيا ازدادت في مجلتها، من (515.9) مليون دولار عام 1991، إلى (804.1) مليون دولار عام

1992. ومع أن المساعدة الاقتصادية انخفضت قليلاً بعد ذلك، إلا أن المساعدة العسكرية حافظت على مستواها حتى عام 1995²⁰.

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية خلال فترة كلينتون لتركيا فقد بلغت حوالي أربعة أضعاف القيمة الكلية لتحويلات الأسلحة الأمريكية خلال (34) عاماً (1950-1983). وكانت هذه المبيعات تجري ضمن برنامجين هما "المبيعات العسكرية الخارجية (FMS)" و "المبيعات التجارية المباشرة (DCS)" إذ كان هذان البرنامجان هما القناتين الرئيسيتين المباشرة لتصديرات الأسلحة الأمريكية. وكانت تحويلات هذه الأسلحة عبر تلك القناتين بمعدل أكثر من (800) مليون دولار سنوياً، الأمر الذي جعل من تركيا إحدى أكبر المسلمين للأسلحة الأمريكية خلال عقد التسعينيات. انظر الجدول رقم (2)²¹.

جدول رقم (2)

**المبيعات التجارية المباشرة والمبيعات العسكرية الخارجية للأسلحة الأمريكية لتركيا
1990-1998 (بملايين الدولارات)**

| العام | المبيعات التجارية المباشرة (DCS) | المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) | الإجمالي |
|-------|----------------------------------|----------------------------------|-----------|
| 1990 | 220,302 | 760,801 | 981,103 |
| 1991 | 79,922 | 626,575 | 706,497 |
| 1992 | 37,673 | 703,369 | 741,042 |
| 1993 | 122,481 | 755,811 | 878,292 |
| 1994 | 14,824 | 937,019 | 951,843 |
| 1995 | 162,510 | 374,425 | 536,935 |
| 1996 | 64,124 | 482,850 | 546,974 |
| 1997 | 103,866 | 1,167,109 | 1,270,975 |
| 1998 | 201,000 | 541,204 | 742,204 |

أما المساعدات الأمنية الأمريكية لتركيا فكانت تعطى عبر برنامجين رئисيين الأول "الأموال العسكرية الخارجية (FMF)" وهو برنامج إعانت مالية مباشرة لتصدير الأسلحة الأمريكية، والبرنامج الثاني هو "اعتمادات الدعم الاقتصادي Economic Support Funds (ESF)" وهو برنامج ضخم للإعانت المالية المباشرة للهيئات والقروض تم تخصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات أمنية خاصة مع الولايات المتحدة مثل إسرائيل ومصر وتركيا. وفي حالة الأخيرة فإن أكثرية اعتمادات

برنامج الدعم الاقتصادي تعطى على شكل هبات أو قروض نقدية تستخدمن لتعويض كلف الأسلحة المشترأة من الولايات المتحدة، وفيما يتعلق بالهبات المباشرة الخاصة بالبرنامج الأول (FMF) فقد تم إيقافها عن تركيا منذ عام 1992، في حين استمرت القروض المباشرة حتى عام 1997. انظر الجدول رقم (3)⁽²²⁾.

جدول رقم (3)

المساعدات الأمنية الأمريكية لتركيا 1990-1999 (بملايين الدولارات)

| العام | الأموال العسكرية الخارجية (FMF) | اعتمادات الدعم الاقتصادي | | الاجمالي |
|-------|---------------------------------|--------------------------|---------|----------|
| | | الهبات | القروض | |
| 1990 | 412,220 | 85,630 | 14,263 | 512,113 |
| 1991 | 500,000 | 100,000 | 250,000 | 850,000 |
| 1992 | 475,000 | 25,000 | 75,000 | 575,000 |
| 1993 | - | 450,000 | 125,000 | 575,000 |
| 1994 | - | 405,000 | 119,978 | 524,978 |
| 1995 | - | 828,059 | 45,750 | 373,800 |
| 1996 | - | 320,000 | 33,500 | 353,500 |
| 1997 | - | 175,000 | 22,000 | 197,000 |
| 1998 | - | - | - | - |
| 1999 | - | - | - | - |

وفضلاً عن تحويلات الأسلحة الأمريكية عبر برنامج FMS والمبيعات التجارية التي تقدر بملايين الدولارات، فإن تركيا كانت المستفيد الرئيسي من فائض الأسلحة الأمريكية المختلفة، من خلال برنامجين هما: برنامج "بنود الدفاع الزائدة للبناتاگون (EDA) Excess Defense Articles" ومن خلال عملية "شلال الأسلحة Cascading Weapons" التي تصدرها الولايات المتحدة إلى أوروبا للإيفاء بتعهداتها طبقاً لـ"معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE)"، فخلال عقد التسعينيات وحده.. أعطت الولايات المتحدة أسلحة لتركيا بقيم أصلية متخفضة بلغت أكثر من 1.9 مليار دولار طبقاً لـ(EDA) برنامج وكانت أكثر من ثلاثة أرباع قيمة تحويلات برنامج (EDA) قد حدثت أثناء فترة كلينتون انظر الجدول رقم (4)⁽³⁾.

الجدول رقم (4)

تحويلات الأسلحة الأمريكية طبقاً لـ(EDA) خلال الفترة (1990-1991)

بملايين الدولارات

| العام | قيمة الاكتساب الأصلية |
|-------|-----------------------|
| 1990 | 56,800,000 |

| | |
|------------------------------|----------------|
| 342,400,000 | 1991 |
| 238,300,000 | 1992 |
| 626,300,000 | 1993 |
| 107,900,000 | 1994 |
| قيمة الاكتساب الأصلية | العام |
| 156,900,000 | 1995 |
| 18,125,000 | 1996 |
| 273,350,000 | 1997 |
| 111,457,000 | 1998 |
| 1,931,622,000 | المجموع |

إن قيمة الأسلحة المحولة طبقاً لبرنامج EDA (EDA) أقل ما بين (50-80) من كلف الأسلحة المشترأة من القوات المسلحة الأمريكية... لقد تسلمت تركيا كميات ضخمة من تجهيزات الأسلحة القاتالية الأمريكية عبر هذه القناة. فقد حدد تقرير عام 1996 المعده من قبل لجنة "مشروع مراقبة مبيعات الأسلحة Arms Sales Federation American Monitoring Project" التابع لـ "الاتحاد الفيدرالي للعلماء الأمريكيين Scientist Federation American Monitoring Project" بأنه "خلال النصف الأول من عقد التسعينيات تسلمت تركيا كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية عبر قنوات EDA (EDA) وكانت كالتالي: 922 دبابة ، 250 مدرعة ، 72 قطعة مدفعية ، 145 طائرة مقاتلة ، 42 طائرة هيلوكوبتر و 9 سفن مقاتلة . إن هذه التحويلات الأمريكية الفائضة إلى تركيا تمثل إعانة مالية أمريكية تقدر بBillions of dollars" ⁽²⁴⁾.

وهناك شكل عسكري آخر من الدعم الأمريكي للقوات المسلحة التركية يأتي عبر برنامج "التعليم والتدريب العسكري الدولي للبنـاـگـون IMET" (International Military Education Training) مما يقارب من (2900) جندي وبحار وملاح تركي قد تم تدريـبـهم من قبل الولايات المتحدة منذ بداية حرب المواجهة العسكرية لتركيا مع المقاتلين من "حزب العمال الكردستاني" في جنوب شرق البلاد عام 1984 ، و حوالي (976) من هؤلاء تم تدريـبـهم خلال فترة كلـيـتونـونـ انـظـرـ جـوـلـ رقم (5) ⁽²⁵⁾.

جدول رقم (5)

برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET) الخاص بـتركيا (الكلفة بـآلاف الدولارات)

| الكلفة | عدد الطلاب | العام |
|--------------|------------|-------------|
| 3,371 | 212 | 1990 |
| 3,552 | 223 | 1991 |
| 2,288 | 189 | 1992 |
| 3,032 | 211 | 1993 |
| 1,006 | 64 | 1994 |
| 1,102 | 109 | 1995 |
| 1,095 | 121 | 1996 |
| 1,454 | 84 | 1997 |
| 1,505 | 194 | 1998 |

الشرق الأوسط في العلاقات التركية الأمريكية:

على الرغم من وجود نوع من الاتفاق ظاهرياً، فإن العلاقات التركية- الأمريكية تتجلّى بقدر أكبر من الوضوح في السياسة الشرق أوسطية؛ فتركيا والولايات المتحدة تتفقان على جملة من الأمور والماوقف تجاه العديد من المسائل المتعلقة بشؤون هذه المنطقة، مثل ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتنشبيه في ظل سيطرةصالح الأمريكية، ولا بد من الوقوف في وجه أية قوة إقليمية مهيمنة عدا إسرائيل، ومن الضروري تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل وصولاً إلى إزالتها آخر المطاف، وينبغي إيصال (عملية السلام) إلى خاتمتها (الناجحة)، ويعين على الجميع دعم فكرة إقامة شبكة إقليمية متعددة القوميات تعمل من أجل السلم وتسعى إلى الاستقرار.

غير أن السياسات التركية والأمريكية الإقليمية تباين فيما بينها، خارج دائرة هذه الأهداف العامة المشتركة. ويتجلى هذا التباين بأوضح صورة في موقف الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في كردستان العراق؛ فالولايات المتحدة أرادت أن تزيح النظام العراقي وتستخدم الجبهة الكردية المشتركة في المنطقة الكردية لتحقيق ذلك الهدف. أما تركيا فكانت ترغب في إبقاء العراق، خلال عقد التسعينيات، على حاله دون تغيير، حتى لو كان ذلك الثمن هو بقاء صدام حسين في السلطة، وفي الحيلولة دون نشوء كيان سياسي كردي مستقل في شمال العراق قد يصبح مصدر عدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا نفسها²⁶.

وبالتالي، فإن التعاون التركي- الأمريكي في التعامل مع العراق غالباً ما كان مصحوباً بعدم الثقة من جانب أنقرة تجاه الدوافع الأمريكية. وما لبث هذا أن برز على السطح، مرة بعد أخرى، في أعقاب الاتفاق بين الفريقين الكرديين العراقيين المتنافسين الممثلين بالاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في شمال العراق الذي تم بوساطة أمريكية في واشنطن في أيلول 1998، مثيراً قدرًا كبيرًا من عدم الارتياح التركي لأن أنقرة كانت قد استبعدت عن المفاوضات. ويمكن الحكم أيضاً على مدى عمق الهوة الفاصلة بين السياسات الأمريكية ونظيرتها التركية إزاء العراق، من بروادة تصريح وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم بعد الضربات العسكرية الأمريكية- البريطانية على العراق في كانون الأول 1998. وحرص جيم على مناقشة الهواجس التركية إزاء تلك التطورات دون أن يعبر عن أي تفهم تركي للتحرك الأمريكي ناهيك عن التعاطف معه. غير أن الحكومة التركية التي كان يقودها حزب اليسار الديمقراطي (DSP) برئاسة بولند أجاويد، أبدت تأييدها ضمنياً، على الرغم من معارضة بعض المسؤولين في الحكومة كوزير الخارجية جيم، حيث امتنعت عن معارضه استخدام قاعدة أنجرليك الجوية لأغراض الضربات الجوية المتواصلة ضد محطات الرادار والطائرات العراقية التي تنتهك، من وجهة النظر الأمريكية، المنطقة المحظورة على الطيران شمال العراق وجنوبه²⁷.

أما إيران فقد تباينت السياسات التركية ونظيرتها الأمريكية تجاهها خلال الفترة موضوع البحث، فقد تصرفت أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين سعت إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران، وإلى الاستفادة من الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتزايدة من الطاقة، وهذا كله يتعارض مع السياسة الأمريكية المتواصلة والرامية إلى عزل إيران إقليمياً ودولياً، وسياسة أنقرة هذه والمتمثلة بإقامة علاقات طبيعية مع إيران لم تكن حكراً على الإسلاميين الأتراك على الرغم من أن صفقة الغاز الإيراني التي تناقضت مع قانون عقوبات إيران- ليبيـا (ILSA) الأمريكي، التي جرت في عهد حكومة نجم الدين اركان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي ، بل إن جميع القوى

السياسية التركية، باستثناء قيادات الجيش التي بقيت متحفظة إزاء طهران، تدعو إلى إقامة علاقات طبيعية مع الجارة الشرقية التي تشكل معبراً مهماً آخر إلى آسيا الوسطى جنباً إلى جنب مع الطرق التي تعبر الدول القفقاسية المضطربة سياسياً⁽²⁸⁾.

وبالمثل فإن الأتراك لا يعبرون عن عدم ارتياحهم من سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا إلا بلهجة ملطفة فـ"كثيرون من صانعي القرار [الأتراك] يميلون إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة حريصة على كسب ود سوريا ودعمها عملية السلام أكثر من استمرارها لمارسة الضغط على سوريا لإجبارها على التخلّي عن رعاية العناصر المناوئة". ظل النظام السوري، بنظر أنقرة، أكبر القوى الداعمة لأخطر تهديد داخلي تواجهه تركيا متمثلاً بحزب العمال الكردستاني (PKK)، إذ بقيت الشكوك تراود أنقرة بشأن مدى الثقة بالالتزام السوري على المدى الطويل، حتى خروج زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج الآن في تشرين الأول 1998 من سوريا، والامتناع رسمياً عن دعم هذه المنظمة⁽²⁹⁾.

فضلاً عن ذلك، أن الأوساط السياسية التركية تخشى أن تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بممارسة الضغط على أنقرة لإجبارها على تلبية تلك المطالب السورية باقتسام مياه نهر الفرات مقابل تخلّي سوريا عن منابع مياه مرتفعات الجولان لإسرائيل في إطار اتفاقية إسرائيلية – سوريا شاملة. لا تريد تركيا أن تصبح ضحية العملية السلمية بتلك الطريقة طالما بقيت النخبة العسكرية والسياسية التركية مستمرة في اعتبار مختلف نزاعاتها مع سوريا تهديداً امنياً جدياً. ومع ذلك فإن هذه المخاوف لا تؤثر على دعم أنقرة السياسي القوي للجهود الأمريكية المبذولة في سبيل تحقيق "عملية السلام" في المنطقة⁽³⁰⁾.

أما فيما يتعلق بسياسة كل من تركيا والولايات المتحدة تجاه تطورات الصراع الفلسكيوني – الإسرائيلي و"عملية السلام" فقد كان هناك انسجام بين مواقف وسياسات الطرفين في هذا المجال، إذ حرصت كل من تركيا والولايات المتحدة على دعم "عملية السلام" من جهة، وتوثيق صلاتهما وعلاقتهما الثنائية بإسرائيل إلى بعد الحدود. فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد حرصت، ولا زالت كذلك، على إيجاد تسوية لهذا الصراع ودعم "عملية السلام" خدمة للمصالح الأمريكية في المنطقة، تلك المصالح التي طالما حرص على ذكرها المسؤولون الأمريكيون وهي حماية أمن إسرائيل وضمان تدفق نفط الخليج إلى الولايات وضرورة الربط بينهما، وهذا ما أكدته أحد المسؤولين الأمريكيين بالقول: "إن اعتمادنا المتزايد على نفط الخليج وتعهدنا لإسرائيل وشركائنا الآخرين في المنطقة، يعطينا السند الواضح للاستمرار في عملية سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل وجيرانها العرب"⁽³¹⁾.

وفي هذا الإطار دعمت الولايات المتحدة العلاقات التركية الإسرائيلية وحرصت على تطويرها، وهو ما أكدته تقرير الرئاسة الأمريكية لعام 1997 الذي جاء بعنوان "الأمن والسلام في الشرق الأوسط" حيث ذكر في إحدى فقراته انه: "فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط، يجب أن يكون واضحاً الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للتعاون التركي – الإسرائيلي في مجالات الاقتصاد والدفاع، التي ترجمت من خلال (5) اتفاقيات، وقعت عام 1996، إن هذا التعاون بين حليفتي الولايات المتحدة – والدولتين الديمقراطيتين في منطقة الشرق الأوسط – هو عبارة عن (قضية اسفينية) داخل تركيا، تفصل غالبية المؤسسة التركية العلمانية عن الإسلاميين، وإن نجاح هذا التعاون [سوف] يقوى ويشجع مؤسسة الجيش التركي ذات الميل الغربي، التي تعرضت لجهود مقاومة كبيرة من أربكان بهدف إبطاء أو تجميد التعاون مع إسرائيل"⁽³²⁾.

من جهة أخرى شهد عقد التسعينيات نقلة نوعية في العلاقات التركية – الإسرائيلية، إذ تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل بدعم أمريكي، إلى مستوى اتفاقيات عسكرية ثنائية، في منتصف التسعينيات.

لقد شاركت تركيا منذ سنة 1992، في محادثات متعددة الأطراف بشان "العملية السلمية" في الشرق الأوسط، وخصوصاً المحادثات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والمياه والحد من التسلح⁽³³⁾. وبعد أن رفعت تمثيلها الدبلوماسي لدى كل من منظمة التحرير وإسرائيل إلى مستوى السفراء في كانون الأول 1991، سعت أنقرة لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الفلسطينيين، عارضة عليهم العون في مجال الإسكان وغيره من البنى التحتية. كذلك تبادلت أنقرة والسلطة الفلسطينية زيارات وفود رسمية عالية المستوى، وعارض رئيس السلطة ياسر عرفات الانتقادات العربية الشديدة للهجمة لتركيا على توقيعها الاتفاق التركي – الإسرائيلي⁽³⁴⁾.

شكل اتفاق اسلو في أيلول 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل. فقد أدى اعتراف المنظمة بإسرائيل إلى تقليص ضرورة إتباع موقف شديد الحرص على الموازنة بين الدول العربية وإسرائيل. فالتحسن الحذر للعلاقات الثنائية الذي كان على قدم وساق منذ عدد من السنوات أمكن قلبه إلى عملية تطوير سريع لسلسلة طويلة من أشكال التعاون الواسع وبعيد المدى على مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية⁽³⁵⁾.

جرت بعد اسلو سلسلة من الزيارات التركية – الإسرائيلية المتبدلة ذات المستوى الرفيع كانت مصحوبة بتوقيع عدة اتفاقيات ثنائية مهمة بهدف تنظيم أوجه التعاون في المجالات المختلفة بين الطرفين. وبين تشرين الثاني 1993 وتشرين الثاني 1994، قام كل من وزير الخارجية التركي حكمت جنتين والرئيس الإسرائيلي عازر وايزمن بزيارات متبدلة، كما وقع جنتين مذكرة تفاهم حددت إطار التعاون بعيد المدى، بما فيه التعاون العسكري. وحاوت تانسو تشيلر، رئيسة الوزراء التركية، أن تمهد الطريق لعلاقات اقتصادية انشط وأقوى. ولدى قيام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة إلى إسرائيل في آذار 1996، تم توقيع اتفاقية تجارة حرة كانت تتمة لاتفاقية خاصة بالتعاون في مجال التدريب العسكري جرى توقيعها في شباط 1996، ولم تلفت الأنظار لبعض الوقت⁽³⁶⁾.

لقد سعت تركيا، من خلال اتفاقية التجارة الحرة، إلى أن تلحق بركب اتفاقيات التجارة الحرة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وصولاً إلى إضافة عناصر مهمة إلى اتفاقية الوحدة الـGMR³⁷ الخاصة بها مع الاتحاد الأوروبي، تلك الاتفاقية التي أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني 1996.

فيما يتعلق بالتعاون العسكري التركي – الإسرائيلي فإن الجانب الأكثر أهمية في هذا التعاون، ما يخص تطوير الأسلحة والمعدات؛ ففي أواخر سنة 1996، فازت الصناعات الجوية الإسرائيلية في منافسة دولية بعقد لإدخال تحسينات على (54) طائرة تركية مقاتلة نفاثة من طراز (F-4)، مقابل (632) مليون دولار، وفيما بعد فازت بعطاء لتطوير (48) طائرة من طراز (F-5)، في مشروع بلغت قيمته (80) مليون دولار⁽³⁸⁾، وترافق مع ذلك، شراء (200) صاروخ إسرائيلي من طراز (بوبى -1)، من قبل سلاح الجو التركي جنباً إلى جنب مع خطط لإنتاج المئات من صواريخ (بوبى -2)، التي يصل مداها إلى (150) كيلومتراً بصورة مشتركة. وهذه الصواريخ يمكن تركيبها أيضاً على طائرات (F-16) التركية. كما وقع الجانبان على مذكرة تفاهم حول التطوير والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة تكتيكية ذات مدى متوسط بعد أن رفضت الولايات المتحدة ضم تركيا إلى المشروع الأمريكي – الإسرائيلي لتطوير صواريخ آرو (السهم) من طراز ATBM⁽³⁹⁾.

كان الأساس المنطقي للتعاون، من وجهة نظر الجيش التركي، متمثلاً بتعزيز قدرات تركيا على الدفاع عن مصالحها القومية في المنطقة، وبتوفير إمكانية تدعيم العلاقات التركية – الأمريكية؛ فالولايات المتحدة لا تستطيع إلا أن ترحب بالتعاون التركي – الإسرائيلي بوصفه عامل تدعيم وتنمية للعناصر الموالية للغرب في الشرق الأوسط. ومن بين ما تهدف إليه تركيا من تعاونها الوثيق مع إسرائيل، أن يفضي ذلك إلى تحسين النزوح الأمريكي إلى التجاوب مع الحرص التركي على تعزيز العلاقة المتبادلة. إذا نجحت تركيا في دفع الجالية اليهودية الأمريكية إلى تأييد المصالح التركية، فإن مقاومة جماعات الضغط (اللوبيات) الأخرى في واشنطن سيتم تحبيدها بقدر أكبر من السهولة، خصوصاً وإن تركيا لا تمتلك أي تأثير على صناعة القرار السياسي الأمريكي وتحديداً داخل الكونجرس الأمريكي، سوى تعاطف وزارة الدفاع الأمريكية معها.

آسيا الوسطى والمصالح التركية الأمريكية

صارت تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة تعد دولة محورية في عملية التنمية الجيوستراتيجية لأوراسيا، خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفيتي السابق. تفضل الولايات المتحدة ومعها تركيا قيام دول علمانية موالية للغرب وديمقراطية، إن أمكن، في آسيا الوسطى والقوقاز، وقد قامت الولايات المتحدة، منذ بداية عقد التسعينيات، بدعم هذا التطور عبر أشكال ثنائية متعددة من التعاون الاقتصادي والمعونة العسكرية من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام للناتو. وقد حرصت تركيا بقوة على الانخراط داخل إطار هذا البرنامج، كما طورت روابط ثنائية مكثفة مع هذه الدول في سلسلة طويلة من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. ولم تبد أنقرة ولا واشنطن اهتماماً واضحاً بالبنية شبه التسلطية (نصف الدكتاتورية) للنظام السياسي في الدول المستقلة حديثاً وهي أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأذربيجان وقرغيزستان فضلاً عن أرمينيا⁴⁰.

وجاء اهتمام الولايات المتحدة بهذه الدول وأهمية دور تركيا في توثيق أواصر التعاون السياسي والاقتصادي معها على لسان الرئيس الأمريكي (جورج بوش G. Bush 1989–1992) في 11 شباط 1992 اثر محادثات له مع رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل قائلاً: (إن تركيا صديق وشريك للولايات المتحدة ونموذج لآخرين خصوصاً الجمهوريات المستقلة الجديدة في آسيا الوسطى، وإنها منارة للاستقرار في منطقة تتبدل فيها التيارات). كما أكد بوش لديميريل بأن الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لدعم أصحابها في مكافحة ما أسماه بـ "الإرهاب"، وأعلن أيضاً أن الحكومتين التركية والأمريكية قررتا توسيع تعاونهما في دول القوقاز وآسيا الوسطى. من جهته فقد تحدث ديميريل عن الشراكة التركية – الأمريكية قائلاً: "منذ حرب كوريا إلى أزمة الخليج وقف البلدان سوية ضد العدوان والمغامرة" وقال انه بحث مع بوش في الأبعاد الجديدة للعلاقات التركية – الأمريكية في عملية صنع النظام العالمي الجديد. وقال ديميريل: "إن تركيا وضعت نفسها نموذجاً وجسراً للدول المستقلة" وعلق بوش على ذلك قائلاً: "إننا نعتبر تركيا لاعباً رئيسياً مهماً في ذلك الجزء من العالم". وكان الطرفان قد تبادلا الآراء حول إمكانية حصول اضطرابات في جمهوريات الدول المستقلة وفي كيفية اجتذابها للغرب⁴¹.

على صعيد التعاون التركي – الأمريكي في المجال الاقتصادي في آسيا الوسطى، فقد عبرت حوالي (200) شركة أمريكية إلى تلك الجمهوريات لإقامة مشاريع استثمارات مشتركة مع مؤسسات تركية. واعتقدت أوساط مقرية من رجال الأعمال الأتراك أن الظروف الدولية السائدة تخدم النيات التركية، ذلك أن الولايات المتحدة تعد القوة الأكثر تطلعًا إلى منطقة آسيا الوسطى. وتوضح المصادر بان (ال وسيط التركي) يوفر للاستراتيجية الأمريكية أماكن

الاتصال بأفغانستان وباكستان عبر آسيا الوسطى. كما أن الولايات المتحدة، بدورها، تعترف بأهمية الانفتاح التركي على جمهوريات آسيا الوسطى، وانه يخدم المصالح الأمريكية نظراً لحاجة الولايات المتحدة، على حد قول البعض، ل وسيط قادر على كسر حالة الغربة، بما أن هذا الوسيط يشترك مع هذه الدول بأمور كثيرة أهمها اللغة والأصول المشتركة، واعتقدت الطبقة السياسية التركية أن تركيا يمكنها أن تضطلع حيال أوروبا والولايات المتحدة تجاه جمهوريات آسيا الوسطى بدور مشابه لأسبانيا كحلقة وصل لبلدان أمريكا اللاتينية⁴².

تنطوي تركيا على قيمة استراتيجية أكبر من ذلك بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في تلك المنطقة بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في مرحلة الطاقة من الشرق إلى الغرب، هذا العبر الذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وأسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق الغربية والأمريكية خصوصاً. وتكمّن الفكرة الاستراتيجية الأمريكية في هذا المجال في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة. ليست هذه الخطة إلا جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية المعروفة بـ(الاحتواء المزدوج) لأنها تقوم أيضاً بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف تواجدها في منطقة بحر قزوين الخاصة بنقل الطاقة⁴³.

تطابق المصلحة الأمريكية تماماً مع مصلحة تركيا الخاصة المتمثلة بالرغبة في فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في شبكة العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً، ولاسيما مع البلدان الغنية بالطاقة في المنطقة، وبحصول ذلك لابد من تقليل النفوذ الروسي وكبح التطلعات الإيرانية فيما يخص مسارات نقل النفط والغاز. ونظراً لوزن تركيا الاستراتيجي المحدود، فإن تحقيق الأمر يبقى متذمراً ما لم يتتوفر الدعم الأمريكي.

المسألة الكردية في العلاقات التركية الأمريكية

منذ بداية المجابهة العسكرية بين القوات العسكرية التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK) في جنوب شرق تركيا عام 1984، لم تلبث هذه المجابهة أن تمتص عن شرخ عميق في المجتمع التركي، وعن خلافات سياسية جدية مع حلفاء تركيا الغربيين، وعن مشكلات متزايدة على صعيد السياسة الخارجية فيما يخص وضع البلاد في الشرق الأوسط⁴³. حتى مطلع التسعينيات كان من الممكن اعتبار القتال ضد حزب العمال الكردستاني قضية داخلية غير منظوية إلا على مضاعفات هامشية فيما وراء حدود تركيا. غير أن سعي الأخيرة وفق سياستها المتمثلة بـ"الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية" عبر محاربتها للحركة الكردية المسلحة ما لبث أن تحول، منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى قضية دولية تتردد أصواتها عبر تطورات البلاد الداخلية⁴⁴. لقد أصبحت الطريقة المثلثة للتعامل مع التحدي الكردي موضوع خلافات مستمرة بين المجموعات الكمالية والقومية المتشددة من جهة، والليبراليين الأكثر انفتاحاً من جهة ثانية، فضلاً عن جماعة صغيرة من السياسيين الأكراد ذوي توجهات مختلفة، يحاولون أن يسمعوا صوتهم رغم القمع الشديد لأي شكل من أشكال التعبير السياسي الكردي⁴⁵.

في أوائل سنة 1991، أقدم الرئيس التركي توركوت وزال على اتخاذ الخطوات الأولى باتجاه تغيير نظرة تركيا السياسية إلى الأكراد كجزء من سياساته الأشمل على صعيد توجيه دور تركيا في حرب الخليج وبعدها؛ ففي نيسان 1991 تم إلغاء القانون رقم (2932) الصادر سنة 1983، الذي كان يؤكّد عملياً بتحريم استعمال اللغة الكردية على الملا، كما دخلت الحكومة التركية، في وقت لاحق من العام نفسه، في حوار مع التنظيمات السياسية الكردية في شمال العراق. ثم تم إطلاق نقاش عام حول اعتماد تغييرات معينة في السياسة المتبعة مع الأكراد في وسائل

الإعلام، حتى باتت المسألة الكردية فيما بعد موضع جدل جماهيري داخل تركيا شارك فيه حتى القطاع الإسلامي من الجمهور التركي⁴⁶.

في 11 آذار 1994 أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية ستيف اوكسمان، لدى مغادرته أنقرة أن "الولايات المتحدة مع إيجاد حل مشكلة جنوبي شرقي الأنضول بالطرق السياسية لكن من دون تهديد وحدة تركيا ودستورها وتقاليدها التعديية" وأضاف "إن هذا الحل يجب أن تجده تركيا" مؤكداً أن "الولايات المتحدة لا تؤمن بحلول دائمة في الجنوب الشرقي بالطرق العسكرية"⁴⁷.

وفي أوائل تشرين الأول 1994 وجه (43) نائباً و(16) سيناتوراًأمريكيّا رسالة إلى رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر، أعربوا فيها عن قلق عميق من محاكمة نواب أكراد وشكوا في مصداقية تركيا بشأن التزاماتها بحقوق الإنسان وغيرها من مبادئ الديمقراطية. وقالت مصادر في واشنطن إن العدد الكبير من الموقعين على هذه العريضة يفند الادعاءات التركية المألفة القائلة بأن اللوبينيين الارمني واليوناني في الكونگرس فقط، هما اللذان يدينان تركيا عادة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. وجاء في الرسالة: "إننا نعتقد أن المسألة الكردية التي تواجهها بلادكم والتي تتزايد إمكانية تفجرها، تستدعي إيجاد حل لها عبر الوسائل الديمقراطية والحوار"⁴⁸.

وفي 10 آذار 1994 كانت تركيا مسرحاً للقاء رباعي لم يثر اهتمام الإعلام العالمي، وحتى جانباً كبيراً من الإعلام التركي، لكنه كان، بتعبير ستيفان اوكسمان مساعد وزير الخارجية الأمريكي، "هاماً بل هام للغاية" وشارك في اللقاء المذكور الذي لم يعكس بيانه الختامي عن حقيقة مداولاته، ممثلون عن أربع دول معنية مباشرة بالوضع في العراق والمسألة الكردية في الشرق الأوسط هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فضلاً عن تركيا.

المعلومات التي تسررت عن اللقاء الذي استمر أربع ساعات ونصف الساعة عكست صدمة المسؤولين الأتراك من مداولاته ولاسيما الطرح الأمريكي حول المسألة الكردية في الشرق الأوسط عموماً. فقد أشار الوفد الأمريكي بصورة "واضحة" و"محددة" إلى ضرورة التعاطي الجدي مع مسألة انفصال أكراد العراق في إطار حق الأقليات العرقية في تقرير مصيرها، وينسحب هذا الحق على الأكراد المتواجدين في إيران، أما بالنسبة لأكراد تركيا، فقد دعا الوفد الأمريكي تركيا إلى حل هذه المسألة بعيداً عن الأساليب العسكرية التي لن تفضي إلى نتيجة، وذلك في إطار وحدة الأرضي التركية، على أن تحدد تركيا بنفسها مصير أكرادها⁴⁹.

بعد اللقاء انكب المسؤولون الأتراك على التفكير بسؤالين الأول حول الحل الواقعي لمشكلة الأكراد في تركيا، والثاني هو لماذا استثنىت الولايات المتحدة تركيا من خارطة كردستان المقبلة، على الرغم من أن أقسامها الجنوبية الشرقية جزء من "كردستان الكبرى" التي تشمل أساساً كلّاً من إيران والعراق وتركيا وسوريا.

بالنسبة للسؤال الأول فالجواب هو أن واشنطن لا تريد التعاطي مع حزب العمال الكردستاني الذي يطالب بالانفصال عن تركيا وترى أن الحل الأنسب للمشكلة الكردية في تركيا هو إعطاء الأكراد "بعض حقوقهم القومية المشروعة وصولاً إلى الفيدرالية" إذا اقتضى الأمر، وهو ما ترفضه تركيا لأنّه سيتحول في المستقبل، على حد رأيها، إلى "سيف ديموقليدس" ضدها.

أما بالنسبة للسؤال الثاني فإن الأوساط التركية تعتقد أن الولايات المتحدة لا تريد حلاً جذرياً مثل تقسيم تركيا والسبب هو روسيا، إذ ترى واشنطن أن السياسة الروسية الخارجية بدأت تعود إلى تشددها السابق أيام العهد الشيوعي، ومن غير الصواب رؤية تركيا مقسمة في ظل تجدد الخطر الروسي. فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة غير

مستعدة، في المدى المنظور، لأن تخسر حليفاً استراتيجياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط مثل تركيا من أجل حل المسألة الكردية فيها حلاً جذرياً. ومع ذلك فإن بعض الساسة الأتراك من الذين لديهم شكوك حول النوايا الأمريكية تجاه هذه المسألة يعتقدون بأن تركيا لن تكون مستثنية من قبل الولايات المتحدة من خارطة التقسيم الأمريكية، لذلك فإنهم يرون بأن على تركيا أن تسعى إلى القيام بمبادرات وتقديم مقترنات هدفها تطبيق السيناريو الأمريكي، دون تعريض تحالفها مع واشنطن والغرب للتصدع لأن النتائج إذ ذاك بالنسبة لها ستكون باهضة وفي أكثر من موقع⁵⁰.

في عام 1997 شرعت تركيا بإنشاء الحزام الأمني^{**} في شمال العراق، لحماية حدودها الجنوبية من تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني إلى أراضيها ، ولم تجد تأييدها ومساندتها إلا من قبل إسرائيل ولندن وواشنطن. وسبب الدعم الأمريكي لتركيا في إقامة هذا الحزام الأمني، هو أنها لا تريد إغضاب تركيا، التي تعتمد على مساعداتها الأمنية والميدانية اللوجستية في حماية المنطقة الشمالية من الطيران العراقي.

أما أهم المحطات المؤثرة في العلاقات التركية الأمريكية فيما تعلق بالقضية الكردية، فهو الدور الذي اضطلع به الولايات المتحدة في اعتقال عبد الله أوج آلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، في نيروبي في 15 شباط 1999، فقد وأشارت صحيفة الـ "نيويورك تايمز" نقلاً عن مسؤولين أمريكيين كبار قولهم "إن الإدارة الأمريكية استخدمت سبلاً دبلوماسية واستخباراتية لمساعدة تركيا في القبض على أوج آلان" وأكدت الصحيفة في عددها الصادر في 20 شباط 1999، أن "المؤسسة الدبلوماسية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، ساهمتا من وراء الكواليس في إرغام أوج آلان على مغادرة إيطاليا والتوجه إلى نيروبي، عبر الضغط على الدول الأوروبية، بعد أن كانت تتتابع تحركاته بدقة متناهية وبعد أن أقنعت العديد من الدول، واحدة اثر أخرى بعدم منحه حق اللجوء السياسي على أراضيها، وفي سبيل ذلك كونت الولايات المتحدة خلية مشتركة من المخابرات المركزية والخارجية الأمريكية بواشنطن على اتصال مباشر، عبر الأقمار الصناعية، بكل المناطق التي تجول فيها أوج آلان وأخيراً بنيروبي لضمان اعتقاله. وفي نيروبي، كان الخيار الأسوأ لأوج آلان، بسبب وجود أكثر من مائة عميل لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي والاستخبارات" وتتجدر الإشارة هنا إلى أن الـ (C.I.A) و"الموساد الإسرائيلي" على حد سواء، تتمتعان بوجود قوي في العاصمة الكينية، التي اتخذها مركزاً رئيسياً لهما في أفريقيا الوسطى، بعد الهجوم الذي شن على السفارة الأمريكية هناك في أيلول 1998، حتى أن أوساطاً كينية كانت قد ذهبت إلى أبعد من ذلك في الكشف عن الدور الأمريكي في هذه العملية، حين أفادت بان مخبرين من الـ "FBI" والـ "CIA" كانوا حاضرين ليلة القبض على أوج آلان، أمام مقر السفارة اليونانية في نيروبي، وأنهم وجهوا القوات الكينية حتى تم اعتقاله وتسلیمه إلى الأتراك في مطار نيروبي، في وقت كانت فيه طائرتان عموديتان أمريكيتان تحلقان في المنطقة لتغطية العملية⁵¹.

وعلى الرغم من أن زعيم حزب العمال الكردستاني أكد في دفاعه انه ومنظمته قررتا التخلص عن "العملسلح" في سبيل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الكردية في إطار جمهورية تركية ديمقراطية تعددية، فإن هذا الكلام لم يترك أي اثر على أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت في 29 حزيران 1999 إدانتها لأوج آلان بـ"الخيانة الانفصالية" وحكمت عليه بالإعدام، محدثة موجة كبيرة من ردود الأفعال المبهجة في أوساط عديدة من الجمهور والإعلام التركي وبال مقابل سللاً من الانتقادات اللاذعة لدى العديد من الدوائر السياسية الأوروبية، بين صفوف الجماعات اليسارية خصوصاً⁵².

ظل أوج آلان ومعه حزب العمال الكردستاني، منذ المحاكمة، شديد الحرص على الالتزام بالخط السياسي الجديد المتمثل بإنهاء النشاطات المسلحة. فقد طلب أوج آلان من مقاتليه وضع حد للعمليات القتالية والانسحاب من الأرضي التركي. وفي محاولة منه لإثبات مدى جدية سياسته الجديدة، بادر حتى إلى الإلحاح على بعض مقاتليه طالبا منهم الاستسلام للسلطات التركية. ولم تتردد المنظمة في تنفيذ أوامره التي أصدرها من سجنه عبر محاميه. وثمة ناطقون آخرون باسم حزب العمال الكردستاني أعلنوا أيضا انتهاء الكفاح المسلح ضد الدولة التركية وطالبو بإطلاق دفعة جديدة من المبادرات السياسية الهادفة إلى حل المشكلة الكردية في تركيا⁵³.

الولايات المتحدة ومسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

فيما يتعلّق بموقف الولايات المتحدة من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فقد كان عموماً موقفاً مؤيداً لتركيا ومشجعاً لها، وإن لم يرق إلى مستوى الدعم المطلوب الذي كانت تأمله تركيا خلال فترة الثمانينيات، على أن تطور الموقف الأمريكي إلى مستوى دعم تركيا في طلب العضوية والضغط على الدول الأوروبية في هذا المجال، ظهر بوضوح في النصف الثاني من عقد التسعينيات.

إن المصلحة الأمريكية الرئيسية في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي هي مصلحة استراتيجية؛ فالولايات المتحدة تريد "أن تتجه تركيا بقوة إلى الغرب" بسبب أهمية الدور الذي تقوم به في حلف الناتو عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً، وهو الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى والقوقاز⁵⁴.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ترى نفسها "حليفاً أساسياً" بالنسبة لتركيا، فإنها تنظر إلى علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بوصفها "علاقات استراتيجية" لا تقل أهمية عن علاقات تركيا بالولايات المتحدة؛ فمن وجهة نظر الأخيرة إن المؤسسة العسكرية التركية المؤيدة للغرب قد أسدلت سمعتها على القبول في الاتحاد الأوروبي، وإن رفض عضوية تركيا من قبل الأخير سوف يفضي إلى رد فعل في تركيا معاً للغرب، وبالتالي فإن المصالح الأمريكية والغربية الأمنية والاستراتيجية سوف تكون معرضة للخطر⁵⁵.

إن الولايات المتحدة ترفض بقوة أن يكون الاتحاد الأوروبي "مشروعًا مسيحياً" لأنها لا تريد أن تقوم علاقات تركيا مع أوروبا من قبل الأوروبيين على أساس ديني أو عرقي وإنما على أساس المصالح⁵⁶.

ومما يعكس الاهتمام الأمريكي بمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ما أُعلن في كلمات ألقاها في الكونغرس الأمريكي حول انتخابات تشرين الأول 1991 في تركيا انه في حالة تطبيق برنامج التحول الديمقراطي الذي أعدته الحكومة الاتلافية التركية بشكل كامل، فإن تركيا ستحتل مكانتها في صفوف الدول الأكثر تقدماً في العالم. وأكد المتحدثون من أعضاء الكونغرس أن جهود تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تلقى دعماً مهماً من الولايات المتحدة، وهو ما أشار إليه عضو مجلس النواب الأمريكي (جيم مودي Jim Mody) بقوله: "على الولايات المتحدة دعم طلب تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، إذ أن ذلك يكرس من حرص تركيا على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن المصالح المشتركة التي يمكن أن تتحققها تركيا في حالة إنجاز هذه الخطوة"⁵⁷.

في أواخر عام 1994 وبداية عام 1995، ضغطت الولايات المتحدة على الدول الأوروبية للموافقة على إدخال تركيا في اتفاقية الوحدة الـ**گمرگيّة**، وفي عام 1995 نجحت الولايات المتحدة في إقناع البرلمان الأوروبي على التصديق على تلك الاتفاقية التي بدأ سريان مفعولها في 1 كانون الثاني 1996.⁵⁸

وعقب قرار الاتحاد الأوروبي في قمة اللوكسمبورغ في 12 و 13 كانون الأول 1997، برفضه إدراج تركيا ضمن قائمة الدول المرشحة للانضمام إليه، توجه رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز إلى الولايات المتحدة في زيارة رسمية استغرقت أربعة أيام (16 – 19 كانون الأول 1997) لبحث أوجه التعاون بين تركيا والولايات المتحدة. وقد أكدت الأخيرة دعمها لجهود تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقال "جيمس فولي James Fully المتحدث باسم الخارجية الأمريكية" إن الولايات المتحدة تعتقد بقوة أن تركيا يجب أن تكون مرتبطة بالغرب... تركيا لديها وظيفة أوروبية، وإن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من وجهة نظرنا، شيء يجب أن يحدث. إننا ندرك، بالطبع، أن من حق الاتحاد الأوروبي أن يضع الشروط للعضوية [ويحدد] جدولتها لها... ولكننا نعتقد بأنه فضلاً عن ذلك، فإن عضوية تركيا في الاتحاد يجب أن تحدث. وبقدر ما يتعلق ذلك بالولايات المتحدة، فإن تركيا جزء من أوروبا، وجهودنا الدبلوماسية تعمل على تشجيع المساهمة الكاملة والمكنته لتركيا في المؤسسات الأوروبية".⁵⁹

وفي أعقاب صدور قرار الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام 1999 القاضي بضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، رحبت الولايات المتحدة بالقرار، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جيمس فولي: "إننا ندعم قرار الاتحاد الأوروبي بضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام ونرى أنها خطوة في الاتجاه الصحيح" وأضاف "إن مصلحة الولايات المتحدة هي في الاعتقاد الذي يقول إن إرساء الدولة التركية بصورة أكثر ثباتاً بارتباطها بالغرب، أصبح أكثر أهمية من ذي قبل، وبالتالي فإننا يجب أن ندعم بفاعليّة تمتين الروابط بين تركيا والاتحاد الأوروبي" وأضاف أيضاً "إن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لدخول تركيا إلى الاتحاد الـ**گمرگيّ** مع الاتحاد الأوروبي عام 1995 أسس في وضع أسبقية في دبلوماسيّة الولايات المتحدة العقدة فيما يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا".⁶⁰

العلاقات مع اليونان والقضية القبرصية

لعل أقوى عناصر الاستمرار في علاقات تركيا الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة هو في العلاقات مع اليونان وفي الموقف من القضية القبرصية. وإذا حصل أي تغيير فقد شكل مزيداً من التشدد التركي في هذا الجانب من سياسة تركيا الخارجية خلال عقد التسعينيات. جرى في اليونان كما في تركيا تصوير العلاقة بين البلدين مثقلة بركام ثقيل من التجارب التاريخية المؤللة التي تمس طابع هويتهما القوميتين بصورة مباشرة وبالغة العمق.

لم تبد تركيا ولا اليونان أي استعداد لطرح حلول توفيقية قائمة على المساومة، وقدرة على أن تفضي إلى تسوية دائمة. مما حصل، خلال عقد التسعينيات هو العكس، إذ بات الموقف التركي، فيما يخص قبرص، أكثر تشدداً، مما لا يبشر بأي تقارب على صعيد العلاقات الأخرى مع اليونان. فقد استمر الطرفان في اعتماد مواقف حازمة وصارمة في علاقات كل منهما بالآخر، مواقف لا تخلو، أحياناً، من أصداء قرع طبول الحرب كما حصل في أزمة كرك - إيميا عام 1996.⁶¹

وعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية الخاصة التي تجمع بين تركيا والولايات المتحدة، فقد بقيت السياسة الأمريكية عاجزة عن تبديد أخطر التهديدات الداخلية الموجهة إلى تجانس حلف الناتو. ذلك التهديد الخطير المتمثل

بالصراع التركي – اليوناني في الجناح الجنوبي – الشرقي لحلف الناتو. تقاد المصالحة تكون متعدزة طالما بقيت الولايات المتحدة مستمرة في إتباع سياسة تحاول إرضاء الحليفين كليهما، واعتمادها ما يعرف بنسبة السبعة إلى عشرة التي تحدد المساعدات العسكرية وتصديرات الأسلحة الأمريكية إلى كل من تركيا واليونان. لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً من أجل التغلب على التوترات القائمة بين الطرفين، بل إن سياستها في هذا الشأن لم تفدي إلا في تهدئة (اللوبيات) المعادية للأتراك في الكونغرس الأمريكي⁶².

صحيح أن الإدارة الأمريكية تمكنت من الحيلولة دون تحول أي نزاع بين الطرفين إلى اشتباكات عسكرية تركية – يونانية خطيرة، غير أنها بقيت عاجزة عن حل جملة من الخلافات ذات الجذور العميقة بين البلدين، سواء على صعيد القضايا السياسية المتمثلة باقتسام السيادة على بحر إيجة، أم في ميدان المسائل الأكثر اتصافاً بالطابع العسكري – التكنولوجي لبنية قيادة الناتو المنطقية. فأفضل ما استطاعت واشنطن أن تحقق هو إنجاز جملة من الاتفاques التفصيلية، إلى حدود أعلى أو أدنى، بين تركيا واليونان، حول السعي إلى تسوية نزاعاتهما سلمياً. غير أن تطبيق هذه الاتفاques ظل بطيئاً ومتغيراً مما أعاد البلدين، بسرعة، إلى وضع أكثر تهديداً⁶³.

يمكن قول الشيء نفسه عن المحاولات الأمريكية التي استهدفت حل مشكلة قبرص المستعصية. وما هو أسوأ أن إدارة كلينتون عجزت عن منع الموقف التركي من أن يصبح متشددًا بعد إقرار الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات العضوية مع حكومة جمهورية قبرص (اليونانية) بوصفها الممثل الوحيد للجزيرة كلها من وجهة النظر الأوروبية، تصر أنقرة، بالتوافق الكامل مع زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش، على الاعتراف المسبق بالجمهورية التركية في شمال قبرص، كدولة ذات سيادة سياسية، إذا كانت المباحثات مع القبارصة اليونانيين حول الحلول الممكنة للقضية القبرصية ستستأنف "يبقى هدف الولايات المتحدة، في قبرص، متمثلاً باتحاد قائم على طائفتين وإقليمين"⁶⁴.

يخفي جمود المباحثات القبرصية وراءه خلافاً عميقاً بين واشنطن وأنقرة، حيث الأخيرة تريد أن تتغير النظرة الدولية إلى المسألة لصالحها بحيث يتم الاعتراف بكيانين سياسيين منفصلين ومتناوبيين (دولتين) في الجزيرة. في حين تحاول واشنطن في المقام الأول، حل المشكلة من منطلق وجود دولة واحدة ذات جاليتين عرقيتين تعيشان في إقليمين، تتمتع كل منهما بحكم ذاتي محدود في الجزيرة.

لم يكن مفاجأناً تراجع الولايات المتحدة في موقفها من اقتراح تدابير تؤدي إلى زيادة الأمن في الجزيرة، وخصوصاً منع تسليم منظومات صواريخ (S-300) الروسية المضادة للطائرات؛ كما قد تشكل منطلقات لاتخاذ تدابير ببناء ثقة بين القبارصة اليونانيين ونظرائهم الأتراك. تم التوصل إلى الهدف الأول عبر ممارسة الضغط على القبارصة اليونانيين وأثينا، أما الثاني فلا يزال معلقاً ولم يتم بلوغه بعد. يبدو أن آية نظرة أوسع إلى حل المسألة القبرصية ذاتها باتت موضوعة أيضاً على نار هادئة⁶⁵.

خاتمة واستنتاجات

تهدف هذه الدراسة إلى متابعة العلاقات التركية – الأمريكية خلال عقد التسعينيات، وتبيان للباحث أن هذه العلاقات تحكمت فيها العديد من العوامل والاعتبارات التي فرضتها ظروف الحرب الباردة، تشابكت في مضمونها، غير أنها ظلت توجه مسارها، ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه الاستنتاجات كما يلي:

□ . على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات شكل منعطفاً تاريخياً ونقطة تحول ليس في العلاقات التركية الأمريكية فحسب بل في العلاقات الدولية عموماً، فإن ما جرى على صعيد العلاقات الثنائية بين الطرفين هو إعادة تقويم كل طرف لعلاقاته مع الآخر في ضوء الاعتبارات والظروف الدولية الجديدة التي تشكلت بعد الحرب الباردة. وهكذا عدت الولايات المتحدة علاقاتها مع تركيا بأنها "علاقات استراتيجية" في ضوء ما يفرضه دور تركيا الجديد من أهمية في مرحلة باتت معها المصالح الأمريكية أكثر عمقاً وتوسعاً بحكم كونها القطب الوحيد في العالم دون منافس. ومن المنظور نفسه، أدركت تركيا أن دورها الإقليمي والدولي بعد الحرب الباردة بات أكثر أهمية من ذي قبل، خصوصاً بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة، في إطار المصالح الجديدة التي ينبغي على تركيا الحرص عليها من خلال تلك العلاقات □

□ . شكل التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات محوراً مهماً من محاور "علاقاتها الاستراتيجية" وعملاً في تعزيز هذه العلاقة. الهدف الأمريكي من ذلك التعاون كان متطابقاً مع الهدف التركي الذي تمثل في تلبية حاجات تركيا المتزايدة من الدعم العسكري لتحديث الجيش التركي فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات العسكرية ليكون بمستوى الدور الذي تقوم به تركيا في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المناطق التي تستطيع تركيا أن تؤثر فيها كالشرق الأوسط وأسيا الوسطى والبلقان والقوقاز وبحر قزوين □

□ . شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تحولاً ملحوظاً في عهد إدارة كلينتون التي أبدت تفهمها واضحاً لرغبة تركيا في توسيع علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى أبعد من حدود التعاون الأمني والعسكري، وأدركت واشنطن أن توثيق "العلاقات الاستراتيجية" بين تركيا والولايات المتحدة تتطلب حتماً تعاوناً مكثفاً على الصعيد الاقتصادي بما يخدم أهداف ومصالح الدولتين □

□ . تبانت السياسات التركية والأمريكية الإقليمية تباعاً واضحاً في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، خصوصاً ما يتعلق بال موقف من العراق وما يتعلق بتعقيدات المسألة الكردية فيه وتأثيراتها على المسألة نفسها داخل تركيا، وبال موقف من إيران وسوريا ومصالح تركيا في إقامة علاقات طبيعية معهما. أما العلاقات التركية الإسرائيلية فقد وجدت دعماً أمريكياً ملحوظاً لأنّه يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة من جهة، ويقوى ويشجع المؤسسة العسكرية التركية ذات الميل الغربي من جهة أخرى □

□ . لقد كان دور تركيا فيما يتعلق بالقضية العراقية دوراً حيوياً. ففضلاً عن دعم تركيا للتحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية، فإن التعاون التركي على تطبيق قرارات مجلس الأمن في معاقبة العراق دعم العمليات العسكرية الأمريكية في شمال العراق انطلاقاً من قاعدة أنجرليك الجوية، كان من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة. □

□ . انطلاقاً من مصلحة الولايات المتحدة المتمثلة في إرساء الدولة التركية بصورة أكثر ثباتاً بارتباطها بالغرب، ذلك الارتباط الذي أصبح أكثر أهمية من ذي قبل في ضوء المصالح الاستراتيجية الأمريكية، فقد دعمت الولايات المتحدة بفاعلية لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي □ عالم □ ، والذي أسس في وضع أسبقية في دبلوماسية الولايات المتحدة فيما يتعلق بعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي □

□ . على الرغم من أن نشوب نزاع تركي - يوناني قد يهدد المصالح الأمريكية، فإن أمريكا لم تعمل بجدية في الحيلولة دون زيادة حدة التوترات بين الطرفين، ومع أنها بذلت جهوداً دبلوماسية مكثفة لإعادة الاستقرار إلى العلاقات التركية - اليونانية □

إنها لم تستطع أن تخفي من حدة تلك التوترات. وتنطبق هذه السياسة أيضاً على القضية القبرصية التي شكلت عاملًا بارزًا في النزاع التركي اليوناني.

هواش البحث ومصادره

- (1) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدى الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، تعریف: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص385.
- (2) White House, "A National Security Strategy for A New Century", May 1997, p.20.
- (3) Henri J. Barkey, "The Endless Pursuit: Improving US-Turkish Relations" in: Morton Abramowitz (ed), *The United States and Turkey: Allies in Need*, A Century Foundation Book (New York, 2003), p.209.
- (4) Susan Roggendorf, "US Challenges and Choices in the Gulf: Turkey, Iraq and Regional Security", The Middle East Institute, p.1.
Accessible at: <http://www.themiddleeastinstitute.org>
- (5) "The United States and Turkey", W. Robert Pearson, US Ambassador to Turkey, Remarks to Assembly of Turkish American Associations, Washington D.C, December 12, 2002, p.2.
- (6) John C. Hulsman and Brett D. Schaefer, "Why Apro-Western Turkey Is A U.S. Policy Priority", The Heritage Foundation Executive Memorandum, Washington D.C, December 13, 2002, p.2. Accessible at: www.heritage.org
- (7) Aydin G. Alacakaptan, "The Middle East in Turkey's Vision", *Private View*, Winter 1997, p.57.
- (8) Barkey, Op.cit, p.210.
- (9) Rachel Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues* (Georgetown University, 2003), p.8.
- (10) David Ivry, Concluding Remarks on the US-Turkish-Israeli Cooperation, in: Turkey-Israel-US Traiologue, BESA Center for Strategic Studies, BAR-ILAN University, Israel, 2003, p.46. Accessible at: <http://www.becacenter.org>
- (11) Abdullah Akyuz, "US-Turkish Economic Relations on the Outset of the 21st Century", TUSIAD, Washington Representative, October 2000, p.2.
Accessible at: <http://www.tusiadus.org>
- (12) Ibid.
- (13) Prager, Op.cit, p.8.
- (14) Ibid.
- (15) TUSIAD, "Turkish-American Economic Cooperation: An Analysis of Bilateral Trade Relations and American Foreign Direct Investments in Turkey", TS/DIS/, March 2000, p.6. Accessible at: <http://www.tusiad.org>
- (16) Ibid, p.7.
- (*) Akyuz, Op.cit, p.3.
- (17) Prager, Op.cit, .p.10.

- (19) Ian O. Lesser, *Bridge or Barrier? Turkey and the West After the Cold War* (RAND: Santa Monica, 1992), p.29.
- (20) Carol Migdalovitz, "Turkey: Issues for US Policy", Report for Congress, May 22, 2002, p.6.
Accessible at: <http://fpc.state.gov/document/organization/1092.pdf>
- (21) Tamar Gabelnick, William D. Hartung and Jennifer Washburn, Arming Repression: US Arms Sales to Turkey During the Clinton Administration, A Joint Report of the World Policy Institute and Federation of American Scientists, October 1999, pp.8-9.
Accessible at: <http://www.fas.org/asmp/library/reports/turkeyrep.pdf>
- (22) Ibid, pp.9-10.
- (23) Ibid, p.11.
- (24) Paul F. Pineo and Lara Lumpe, Recycled Weapons: American Exports of Surplus Arms, 1990-1995, Washington D.C., Arms Sales Monitoring Project, Federation of American Scientists, May 1996, p.19.
Accessible at: <http://www.fas.org/asmp/library/reports/pdf>
- (25) Arming Repression..., Op.cit, p.12.
- (26) Henry J. Barkey, "Flirting with Disaster: Turkey, Iraq and the United States", The Middle East Center at the University of Utah, March 22, 2003, p.2. Accessible at: <http://www.middleeastcenter.org>
- (27) Aysegul Sever, "Turkey at the Crossroad on Iraq: A Test Case for US-Turkey Relations", Near Working Paper, East West Institute, April 20, 2003, p.5.
- (28) Alacakaptan, Op.cit, p.56.
- (29) Aysegul Sever, "Turkey and the Syrian-Israeli Peace Talks in the 1990s", Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol.5, No.3, September 2001, pp.89-90.
- (30) Ibid, pp.90-91.
- (31) نبيل محمد سليم يونس، تطور العلاقات التركية-الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص 195.
- (32) "Security and Peace in the Middle East", Report of American Presidency, Washington D.C., 1997, p.4.
- (33) George E. Gruen, "Turkish-Israeli Relations: Crisis or Continued Cooperation", Jerusalem Letter, Jerusalem Center for Public Affairs, July 15, 1996, p.7.
- (34) صبري سياري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينيات"، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 31، صيف 1997، ص 39.
- (35) George E. Gruen, "Turkey and the Middle East after Oslo 1", in: Robert O. Freedman (ed), *The Middle East and Peace Process: The Impact of the Oslo Accords* (University Press of Florida, 1998), p.171.
- (36) تم دعم اتفاقية التجارة الحرة باتفاقية تحظر الازدواجية الضريبية وأخرى تشجع الاستثمارات وتتوفر الحماية لها. أنظر: كرامر، المصدر السابق، ص ص 226-227.
- (37) كرامر، المصدر نفسه، ص 227.
- (38) Saadet Oruc, "Turkish-Israeli Ties on the eve of 21st Century", Turkish Daily News Electronic Edition, June 4, 1998.
Accessible at: <http://www.turkishdailynews.com.tr/articles/>
- (39) David Eshel and Selcuk Emre, "Turkey, Israel to Cooperate in Missile Defence System", Jane's Defence Weekly, April 29, 1998, p.3.
Accessible at: <http://www.janes.com/defence/news>
- (40) كرامر، المصدر السابق، ص 379.

- (41) سالار أوسى ويوفس إبراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص 81-80.
- (42) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:
- Jim Nichol, Central Asia's Security: Issues and Implications for U.S. Interests, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, January 7, 2005, pp.34-39.
- (43) كرامر، المصدر السابق، ص 380.
- (44) Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question (Lanham,Md, 1998), p.27.
- (45) Philip Robins, "Turkey and the Kurds: Approaching A Modus Vivendi?", in: Morton Abramowitz (ed), The United States and Turkey, Op.cit, p.88.
- (46) Barkey & Fuller, Op.cit, p.103.
- (47) كرامر، المصدر السابق، ص 76.
- (48) أوسى والجهمني، المصدر السابق، ص 84.
- (49) Alan Cowell, "War on Kurds Hurt Turks in US Eyes", *New York Times*, November 17, 1994.
- (50) أوسى والجهمني، المصدر السابق، ص 86.
- (51) المصدر نفسه، ص 87.
- (**) إن فكرة الحزام الأمني قديمة في التاريخ، وجوهرها يعني تحديد منطقة إقليمية في منطقة أخرى تقوم الدولة المنشئة بحمايتها واستخدامها ضمن آليات الأمن القومي الذي تهدده مصادر مختلفة عبر هذه المنطقة، التي إما تعجز الدولة التي أنشئ عليها الحزام الآمن عن مصادر تهديد الدولة الأخرى فيها، أو ترى الدولة التي أنشأتها أنها ضرورية لأمنها بغض النظر عن رأي الدولة الأخرى في ذلك. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما أنشأته إسرائيل عام 1978 في جنوب لبنان. انظر:
- أوسى والجهمني، المصدر نفسه، ص 93.
- (52) Tim Weiner, "U.S. Helped to Catch Turkish Leader", *International Herald Tribune*, February 22, 1999. Accessible at: http://www.iht.com/articles/1999/02/edlef_1/phf/
- (53) كرامر، المصدر السابق، ص 94.
- (54) المصدر نفسه، ص 95.
- (55) Bulent Aliriza, "Turkey, European Union and the United States", Center for Strategic and International Studies, Washington, April 12, 2003, p.12.
Accessible at: <http://www.csis.org>
- (56) John C.Hulsman and Brett D. Schaefer, "Whay A Pro-Western Turkey Is A US Policy Priority", Heritage Foundation, Executive Memorandum, Washington, No.845, December 13, 2002, p.12. Accessible at: <http://www.heritage.org>
- (57) لقمان عمر محمود أحمد، العلاقات التركية – الأمريكية 1991-1975: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004، ص 278.
- (58) صحيفة أضواء الأنباء (أنقرة)، العدد 49، 5 كانون الأول 1991.
- (59) Bruce Kuniholms, "Turkey's Accession to the European Union: Differences in Uropean and US Attitudes and Challenges for Turkey", *Turkish Studies*, Vol.2, No.1, Spring 2001,p.27.
- (60) U.S. Department of State Daily Press Briefing, December 17,1997. Accessible at: <http://secretary.state.gov/www/briefings>
- (61) Kuniholm, Op.cit, p.31

(62) "كردك" هو الاسم التركي للجزر الصخرية في منطقة "دوكان" ت تعرض أنقرة على إلهاقها باليونان. أما "إيميا" فهو الاسم اليوناني للصخور. اندلعت الأزمة بعد جنوح مركب شحن تركي بالقرب من هاتين الجزرتين الصغيرتين الواقعتين جنوب-شرق بحر إيجة أواخر كانون الأول 1995، سرعان ما حدثت معركة دبلوماسية بين أنقرة وأثينا حول ملكية الصخرتين. وبعد مرور شهر ضخت أجهزة الإعلام المتطرفة لدى كل من تركيا واليونان هذه الحادثة على حد إجبار الحكومتين على الرد علنًا داعيًا عن مصالحهما القومية. ثم انتشرت القوات العسكرية لكل من الدولتين على تلك الصخور دعماً للمطالب الإقليمية المتبادلة. تدخل الرئيس كلينتون شخصياً والاتحاد الأوروبي ممثلاً بخافيير سولانا حتى تم إنهاء الأزمة حيث سحب الطرفان قواتهما العسكرية من تلك الجزر. للتفاصيل أنظر:

- The Turkish Ministry of Foreign Affairs, The Kardak Dispute, Accessible at: <http://www.mfa.gov.tr/groupa/ad/ade/aded/default.htm>

(63) كرامر، المصدر السابق، ص387.

(64) لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكي في العلاقات التركية-اليونانية أنظر:

- Ian O. Lesser, Turkey, Greece and the U.S. in A Changing Strategic Environment, The RAND Testimony series contains, Santa Monica, June 13, 2001, pp.2-9.

- (65) Strobe Talbott, "U.S. – Turkish Relations in an Age of Independence", Washington Institute for Near East Policy, October 14, 1998.
Accessible at: <http://www.washingtoninstitute.org/media/talbott.htm>

(66) كرامر، المصدر السابق، ص388.